

Distr.: General
21 March 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٣٣٩

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ١٥/١٥

الرئيس المؤقت: السيد بان كي - مون (الأمين العام)

الرئيس: السيد ديالو (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

انتخاب أعضاء المكتب

بيان للأمين العام

ما استجد من تطورات منذ الاجتماع السابق للجنة

مشروع برنامج عمل اللجنة

طلب إكوادور الانضمام إلى عضوية اللجنة

تقرير الرئيس عن حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني،

المعقودة في القاهرة، مصر، يومي ٦ و ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢

اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين المقرر عقده في مكتب الأمم المتحدة في

جنيف يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبناها في مذكرة وإدراجها أيضا

في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدوره إلى: Chief, Official

.Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وسائر محاضر الجلسات في وثيقة تصويب.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال (A/AC.183/2012/L.1)

١ - أقر جدول الأعمال.

انتخاب أعضاء المكتب

٢ - الرئيس المؤقت: دعا اللجنة إلى النظر في الترشيحات لمنصب رئيس اللجنة، ونائبي الرئيس، والمقرر.

٣ - السيد داو (مالي): رشح السيد ديالو (السنغال) لإعادة انتخابه لمنصب رئيس اللجنة، والسيد تانين (أفغانستان) والسيد نونيز موسكيرا (كوبا) لإعادة انتخابهما لمنصبي نائبي الرئيس، والسيد غريما (مالطة) لإعادة انتخابه لمنصب المقرر.

٤ - السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) تبنى على الترشيحات.

٥ - انتخب بالتزكية كل من السيد ديالو (السنغال)، والسيد تانين (أفغانستان)، والسيد نونيز موسكيرا (كوبا)، والسيد غريما (مالطة).

٦ - تولى السيد ديالو (السنغال) رئاسة الجلسة.

بيان للأمين العام

٧ - الأمين العام: قال إنه قد عاد لتوّه من إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، حيث حث كلا الطرفين على العودة إلى الحوار بجدية من أجل استئناف مفاوضات الوضع الدائم. وحيث أنه أخذ على نفسه عهداً ألا يدخر جهداً في سبيل مد يد العون للإسرائيليين والفلسطينيين بغية الوصول إلى مستقبل جديد أفضل، فقد ظل يحذوه أمل أن تتيح بداية الاتصالات المباشرة، التي ييسرها الملك عبد الله ملك الأردن، في نطاق المجموعة الرباعية الدبلوماسية بشأن الشرق

الأوسط، تمهيد الطريق أمام مفاوضات جادة للوصول إلى اتفاق بشأن الحل القائم على أساس إنشاء دولتين.

٨ - ونوه إلى أن الحاجة تدعو إلى اتخاذ خطوات ملموسة لاستعادة الثقة والاطمئنان في الميدان. وتقع على عاتق الطرفين مسؤولية خاصة لوقف الاستفزازات وتهيئة البيئة المواتية لإجراء المحادثات المباشرة. ويمثل النشاط الاستيطاني المستمر الذي تقوم به إسرائيل عقبة كبرى ويستيق الحكم بشأن مسائل الوضع النهائي. ويجب أن يتوقف النشاط الاستيطاني، إذ إنه يتنافى مع القانون الدولي وخريطة الطريق الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط. ولن يقبل المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات أحادية في الميدان. ومما يدعو للقلق زيادة عنف المستوطنين. واستطرد قائلاً إنه يتابع مع القلق وضع السجون الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، واستخدام الاحتجاز الإداري، بما في ذلك الاحتجاز لفترات طويلة دون توجيه تهم.

٩ - وتابع كلامه قائلاً إنه ينبغي للسلطة الفلسطينية بدورها أن تبحث سبل تهدئة الوضع، وتحسين حالة الانقسام التي تعانيها، بما في ذلك مكافحة التحريض، والاشتراك مباشرة في البحث عن حل تفاوضي. وقد شجعه أثناء زيارته ذلك التقدم الهائل على صعيد المؤسسات التي تمثل أساساً لعمل دولة فلسطينية في المستقبل. وأشار إلى الحاجة إلى البناء على هذا التقدم وتوسيع نطاق تلك المؤسسات، فدعا الجهات المانحة إلى مواصلة تقديم المساعدة لهذه العملية الهامة، ولا سيما في ظل ما تتعرض له هذه المكاسب من مخاطر جراء استمرار النزاع، والتحديات المالية التي تواجه السلطة الفلسطينية، والانقسام الفلسطيني.

١٠ - وقال إن الأمم المتحدة دأبت على دعم المصالحة الفلسطينية في إطار التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، والمبادئ التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام

ومبادرة السلام العربية. ونوه إلى أن الوقت قد حان لتحقيق الحقوق والتطلعات المشروعة لشعبي فلسطين وإسرائيل، وإلى أنه سيستمر، من جانبه في بذل ما في وسعه لمساعدة الطرفين على تحقيق هذا الهدف، وحث اللجنة على أن تحذو حذوه.

١٤ - الرئيس: تكلم بصفته ممثلاً للسنگال، فقال إن طلب فلسطين الانضمام إلى الأمم المتحدة كدولة عضو العام الماضي حدد قضية فلسطين. وقد دعمت السنگال بقوة الطلب المشروع لفلسطين، مؤكدة من جديد على موقفها المؤيد للاعتراف بفلسطين دولة مستقلة ذات سيادة ضمن حدود عام ١٩٦٧، تكون عاصمتها القدس الشرقية، وتعيش في سلام جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، داخل حدود آمنة معترف بها دولياً. وتؤيد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء هذا الموقف. وقال إن حكومته ترحب أيضاً بانضمام فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهو ما توازى مع تحرير السجاء السياسيين الفلسطينيين وإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. وفي ضوء هذا التقدم الإيجابي، حث الرئيس الحكومة الإسرائيلية على إزالة العقبات أمام استئناف المفاوضات من خلال وقف بناء المستوطنات وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة التي تستهدف تغيير الواقع التاريخي الديمغرافي والثقافي للأرض المحتلة، ومن ضمنها التراث المتعدد العقائد لمدينة القدس الشريف. فالإصرار على مواصلة الأنشطة الاستيطانية يجرّد مفاوضات السلام من عنصر أساسي بالإخلال بقدرة دولة فلسطين المستقبلية على البقاء على أرضها.

١٥ - وتابع قائلاً إن المجموعة الرباعية يجب أن تتحمل كامل مسؤوليتها كميسرٍ لمخاضات السلام بغرض إيجاد حل عادل ومرض للزراع الذي استمر عقوداً من الزمن. وأضاف أن أفكار تخليص الشرق الأوسط الذي مزقته الحرب من الخوف والعنف، واستعادة مكانته كأرض مقدسة تنعقد

العربية، وتحت قيادة الرئيس محمود عباس. ويجب ألا تكون المصالحة والمفاوضات الفلسطينية عنصريين يستثنى أحدهما الآخر.

١١ - واستطرد قائلاً إن الحالة الإنسانية في غزة لا تزال إحدى أولويات الأمم المتحدة. ويستحق سكان غزة العاديون ظروفًا معيشية أفضل وحرية حركة أكبر. وأكد من جديد دعوته إلى اتخاذ خطوات فورية نحو إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة تمشيًا مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ويمثل فتح المعابر المشروعة أمام استيراد مواد البناء عاملاً حاسماً للإنعاش الاقتصادي في غزة، كما أن من شأنه أن يتيح أنشطة التعمير التي تشتد الحاجة إليها في القطاع. وينبغي السماح بأن تستأنف على نطاق واسع أنشطة التصدير التي تشكل عنصراً بالغ الأهمية في أي اقتصاد، بما في ذلك إلى الضفة الغربية وإسرائيل. ويمكن تنفيذ هذه التغييرات المتعلقة بالسياسات التي ستحدث فرقاً كبيراً في حياة سكان غزة العاديين، مع إيلاء الاعتبار الواجب للشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

١٢ - وأكد مجدداً إدانته لإطلاق الصواريخ على إسرائيل من قطاع غزة، داعياً المقاتلين إلى وقف الهجمات العشوائية على المدنيين الإسرائيليين. وفي الوقت نفسه، يجب أن تتحلى إسرائيل بأقصى درجات ضبط النفس، ويجب أن يحترم الجميع القانون الإنساني الدولي.

١٣ - وأردف قائلاً إنه لا بد من بذل كل الجهود لتحقيق تغيير إيجابي، إذ يتعذر استمرار الوضع الراهن. ويجب أن يبدل الطرفان قصارى جهدهما لحل جميع مسائل الوضع الدائم، وإنهاء النزاع، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية متصلة الأراضي تتمتع بمقومات البقاء، وتعيش آمنة جنباً إلى جنب مع إسرائيل، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعية مدريد، والاتفاقات السابقة، وخريطة الطريق،

ما استجد من تطورات منذ الاجتماع السابق للجنة ١٧ - الرئيس: قال، ملخصا بعض الأنشطة والتطورات التي حدثت منذ اجتماع اللجنة السابق، إن دولة أيسلندا قد اعترفت رسميا بالدولة الفلسطينية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد نشرت وزارة الإسكان الإسرائيلية، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، إعلانات عن مناقصات لبناء ١٠٢٨ منزلا في المستوطنات في القدس الشرقية والضفة الغربية. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر أيضا، أطلقت إسرائيل سراح نحو ٥٥٠ أسيرا فلسطينيا في الجزء الثاني من صفقة تبادل الأسرى، وقد اختتم المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية التعبير مهمة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، معربا عن قلقه إزاء الطريقة التي تعامل إسرائيل بها المتظاهرين الفلسطينيين.

١٨ - وقال إن الأمين العام المساعد للشؤون السياسية أحاط مجلس الأمن علما في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر بالحالة في الشرق الأوسط. وقد توصلت حركتا فتح وحماس، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، إلى اتفاق هام في القاهرة يسمح بقبول حركة حماس في منظمة التحرير الفلسطينية، ووافقت السلطات الإسرائيلية في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر على بناء ١٣٠ مسكنا إضافيا جديدا للمستوطنين في القدس الشرقية.

١٩ - ومضى قائلا إن المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين عقدوا في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ أول محادثات مباشرة منذ ١٥ شهرا في عمان. ومنذ عقدت على الأقل خمس جولات من الاجتماعات التحضيرية. وقد نشرت وزارة الإسكان الإسرائيلية وإدارة أراضي إسرائيل، في ٣ كانون الثاني/يناير أيضا ثلاث مناقصات جديدة لبناء ٣٠٠ وحدة سكنية استيطانية في القدس.

٢٠ - وأضاف قائلا إن البعثة الدائمة لتايلند أعلنت في ١١ كانون الثاني/يناير أن حكومتها اعترفت رسميا بدولة

عليها الآمال ورد ذكرها في الأديان السماوية الثلاثة أفكار غير قابلة للتفاوض وضرورة لصون السلام والأمن الدوليين. واختتم كلامه معربا عن ثقته في تجدد التزام اللجنة بالاضطلاع بولايتها وتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٦ - السيد منصور (المراقب عن فلسطين): قال إن وفده يقدر المواقف المبدئية للأمين العام في العديد من المسائل، ومن ضمنها عدم شرعية المستوطنات، وضم القدس كقضية من قضايا الوضع النهائي، والحاجة إلى إنهاء الاحتلال الذي وقع في عام ١٩٦٧ من أجل إقامة دولة فلسطين المستقلة. وأشاد أيضا بالزيارة التي قام بها الأمين العام مؤخرا إلى قطاع غزة كدلالة ملموسة على التزامه برفع الحصار المفروض على غزة. وقال إن كل هذه الجهود الرامية إلى إزالة العقبات أمام تحقيق السلام تشكل إسهامات هامة لتيسير استئناف المفاوضات المباشرة وزيادة فرص نجاحها. وثمة حاجة إلى تواتر هذه الزيارات لتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الوضع في الميدان، لا سيما إلى الجهود الفلسطينية التي تبذل لبناء مدينة روابي، وإلى إعاقة إسرائيل لعملية السلام من خلال بناء المستوطنات والجدار العازل. وقال إن وفده سيستمر في التعاون مع الأمين العام والعديد من الوكالات التي تقدم خدمات مهمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وما أن ينتهي الاحتلال ويتحقق الاستقلال لفلسطين، وهو هدف لم يعد بعيد المنال، لن يُنسى دعم الأمين العام الفعال لإطلاق سراح السجناء السياسيين الفلسطينيين ولطلب فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

الدراسية بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني في القاهرة. وفي ٨ شباط/فبراير، عقد المجلس الاستشاري للبرنامج الخاص للمستوطنات البشرية من أجل الشعب الفلسطيني، الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، اجتماعه الأول في مقر الأمم المتحدة.

مشروع برنامج عمل اللجنة (A/AC.183/2012/CRP.1)

٢٢ - الرئيس: عرض مشروع برنامج عمل اللجنة لسنة ٢٠١٢ (A/AC.183/2012/CRP.1)، وقال إن الفرع الأول يوجز القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، ويتضمن الفرع الثاني عرضاً مختصراً للتطورات في الميدان والعملية السياسية، ويعرض الفرع الثالث المسائل ذات الأولوية لسنة ٢٠١٢، ومنها استمرار العمل صوب زيادة الوعي والحوار الدوليين بشأن مختلف نواحي قضية فلسطين، وتعزيز الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني، وتسوية قضية فلسطين بالطرق السلمية. ويتناول الفرع الرابع الأنشطة والمناسبات المقررة للجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين.

٢٣ - وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على مشروع برنامج العمل.

٢٤ - وقد تقرر ذلك.

طلب إكوادور الانضمام إلى عضوية اللجنة

٢٥ - الرئيس: أشار إلى رسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وردت من البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة، فقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على طلب حكومة إكوادور رفع وضعها في اللجنة من مراقب إلى عضو كامل.

٢٦ - وقد تقرر ذلك.

٢٧ - السيد مورينخون (إكوادور): قال إن بلده يطلب الانضمام إلى اللجنة كعضو كامل. وأشار إلى أن حكومته

فلسطين وشرعت في عملية إقامة علاقات دبلوماسية معها وإضفاء صفة الرسمية عليها. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، أحاط وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مجلس الأمن علماً بالحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. واعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي في ٢٣ كانون الثاني/يناير استنتاجات بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، داعياً الطرفين إلى تقديم مقترحات شاملة بشأن الحدود والأمن. وفي اليوم التالي، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة عن الحالة في الشرق الأوسط شارك الرئيس فيها. ومن ٢٤ حتى ٢٦ كانون الثاني/يناير، زارت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسية الأمنية إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، أصدر منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بياناً يدعو إلى الإنهاء الفوري لعمليات هدم منازل الفلسطينيين التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أصدرت بعثتا الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله بياناً أعربت فيه عن قلقهما إزاء قيام إسرائيل باعتقال خمسة من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني مؤخراً.

٢١ - واختتم كلمته بقوله إنه في الأول والثاني من شباط/فبراير، زار الأمين العام إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، ودعا الطرفين إلى اتخاذ خطوات لبناء الثقة وضمان توفير بيئة مواتية لاستمرار المفاوضات. كما أعلن وزير الخارجية الألماني أثناء زيارته لرام الله في الأول من شباط/فبراير أن ألمانيا قد رفعت مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في برلين من وفد إلى بعثة يرأسها سفير. وفي ٥ شباط/فبراير، اتفق كل من رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس على تشكيل حكومة مؤقتة خلال اجتماع عُقد في مدينة الدوحة في قطر. وفي ٦ و ٧ شباط/فبراير، عقدت اللجنة حلقة الأمم المتحدة

إلى مبدأ الأرض مقابل السلام ويجب أن تظل كذلك، دون السماح باستخدام الضغط أو التهديدات أو القوة، وإنما بالتركيز على حق شعبي فلسطين وإسرائيل في العيش معا في سلام، والتزام كلا الدولتين باحترام الحدود التي رسمتها الأمم المتحدة في عام ١٩٦٧ التي لا يمكن تعديلها من جانب واحد أو على أساس واقع زائف أو باسم خرافات مستوحاة من الدين.

٣٢ - وقال إن إكوادور دعمت على الدوام الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الحوار بين فلسطين وإسرائيل عبر قنوات منها المجموعة الرباعية، غير أن على المجموعة أن تراعي المطالب الشرعية بتعليق أي نشاط استيطاني إسرائيلي بصفة نهائية على الأرض الفلسطينية، ووقف الانتهاكات والاعتداءات التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال ضد الفلسطينيين الذين يعيشون على أرضهم.

٣٣ - السيدة بيباس ميندوزا (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إكوادور التي ستعزز عضويتها الكاملة في اللجنة فعالية هذه الهيئة وإنتاجيتها. وعلاوة على ذلك، فإن من دواعي الاعتزاز أن عضويتها ستدعم تمثيل مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في اللجنة، وستتيح إلقاء مزيد من الضوء على قضية الشعب الفلسطيني في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣٤ - السيد روزاليس دياز (نيكاراغوا): قال إن عضوية إكوادور الكاملة في اللجنة ستزيد قيمة عملها، وستسلط الضوء على الالتزام القوي الذي لا يتزعزع للتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني.

٣٥ - السيد منصور (المراقب عن فلسطين): أشار إلى أن عضوية إكوادور الكاملة في اللجنة ستمثل إسهاما إيجابيا في

اعترفت، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بدولة فلسطين كدولة حرة مستقلة ذات سيادة ضمن حدود عام ١٩٦٧، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي ينبغي السعي إلى تنفيذه بقوة كسائر قرارات مجلس الأمن.

٢٨ - وأضاف أن حكومته صوتت لاحقا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لصالح قبول فلسطين دولة عضوا في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بغرض التغلب على عقود من الظلم دون أن تكثرث بسياسات الضغط والتهديد التي تمارسها بعض الدول التي تستشعر أن لها الحق في فرض آرائها على البلدان الأخرى في إدارة علاقاتها الدولية.

٢٩ - ومضى قائلا إن قبول انضمام فلسطين إلى منظمة اليونسكو يؤكد مجددا الحق التاريخي للفلسطينيين الذين عاشوا منذ أمد بعيد على أرضهم ويبرز قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي اعترفت بوجود دولة فلسطين منذ عام ١٩٤٧. إنها موجودة بغض النظر عن نية حسنة من حكومة إسرائيل، أو قرار تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية، أو استمرار مقاطعة المفاوضات من جانب السلطة القائمة بالاحتلال التي تهدف إلى طرد المالكين الحقيقيين من خلال حملة الاستيطان غير القانوني وغير المشروع.

٣٠ - وقال إن إكوادور ستظل ملتزمة التزاما راسخا بإيجاد حل سلمي لجميع المشاكل التي تؤثر على الشرق الأوسط، مركزة بصفة خاصة على المفاوضات التي تتعلق بالحق المشروع للشعب الفلسطيني في إقامة دولة قومية له تتمتع بالحقوق والواجبات التي يتمتع بها سائر أعضاء المجتمع الدولي.

٣١ - وأشار إلى أن حكومته تؤكد من جديد الصلاحية الكاملة للاتفاقات المبرمة بين فلسطين وإسرائيل، بما في ذلك الاتفاقات القائمة على مرجعية مؤتمر مدريد، التي استندت

٤٠ - وجه الانتباه إلى البرنامج المؤقت لاجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين بشأن موضوع "قضية السجناء السياسيين الفلسطينيين في السجون ومرافق الاحتجاز الإسرائيلية: التدايعات القانونية والسياسية"، المقرر عقده في مكتب الأمم المتحدة في جنيف يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، كما هو وارد في ورقة العمل رقم ١ التي وزعتها الأمانة العامة.

٤١ - وقال إن هذه المناسبة ستساعد في زيادة إدراك الوعي بالوضع وستعزز عزم المجتمع الدولي على إيجاد حل، وذلك تحديداً من خلال تعجيل إطلاق سراح السجناء السياسيين الفلسطينيين وإعادة دمجهم في المجتمع الفلسطيني. كما ستتيح هذه المناسبة إجراء مناقشة بشأن الجوانب القانونية والإنسانية لاعتقال الفلسطينيين واحتجازهم من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، والنظر إلى وضع السجناء الفلسطينيين في سياق العملية السياسية الإسرائيلية - الفلسطينية، وبحث سبل تعزيز دور المجتمع الدولي الأوسع، وكذلك دور الجهات غير الحكومية، في تشجيع التوصل إلى حل للقضية. وسيلي هذا الاجتماع، في ٥ نيسان/أبريل، إجراء مشاورات مع منظمات المجتمع المدني. وفي الختام اعتبر الرئيس أن اللجنة ترغب في الموافقة على البرنامج المؤقت.

٤٢ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.

عملها، منوهاً أيضاً إلى الدور الفعال الذي اضطلعت به إكوادور في سياق السعي إلى الحصول على أغلبية ثلثي الدول للاعتراف بدولة فلسطين.

٣٦ - الرئيس: قال إن قرار اللجنة بالموافقة على طلب إكوادور الانضمام إلى العضوية سيقدم إلى الجمعية العامة للموافقة عليه.

تقرير الرئيس عن حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، المعقودة في القاهرة، مصر، يومي ٦ و ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢.

٣٧ - السيد منصور (المراقب عن فلسطين): قال إن ورقتين مقدمتين أثناء الحلقة الدراسية تتضمنان معلومات قيمة للغاية للمساعدة في تعزيز نضال فلسطين من أجل الاستقلال. وتقدر الورقة الأولى التكاليف التي يتحملها الاقتصاد الفلسطيني جراء الاحتلال الإسرائيلي بنحو ٧ بلايين من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية سنوياً، بينما تقدرها الورقة الثانية بمبلغ ٩ بلايين دولار. ومن المفيد توزيع هاتين الورقتين في شكل أقراص مدججة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نظراً لأن هذين البحثين يساعدان في توضيح أنه لولا الاحتلال الإسرائيلي، لم تكن فلسطين لتكون دولة فاشلة، وإنما كانت ستصبح دولة ذات اقتصاد نشط تستحق أن تنال الاستقلال وتصبح عضواً كاملاً العضوية في الأمم المتحدة.

٣٨ - الرئيس: قال إنه يوافق على تعميم تلك المعلومات على كل الدول الأعضاء. واعتبر أن اللجنة ترغب في أن تخطط علماً بالتقرير.

٣٩ - وقد تقرر ذلك.

اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين المقرر عقده في مكتب الأمم المتحدة في جنيف يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢